

تاريخ متنازع عليه وسرديات متضاربة ومبادرات عديدة:

تحليل مسح المبادرات التي تتناول النزاعات الماضية في لبنان¹

الخلفية

على مدى العقود الماضية، شهد لبنان مراحل عنف متكررة تضمنت نزاعاتٍ داخليةً واشتباكات مسلحةً وعمليات اغتيال (اضغط هنا لمراجعة مسح العنف السياسي في لبنان (١٩٧٥-٢٠٠٨) على موقع مركز دعم لبنان). لقد حدثت في الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥-١٩٩٠) وفترة ما بعد الحرب انتهاكاتٌ لا تحصى لحقوق الإنسان، بقي معظمها غير معالج. يقدر عدد المدنيين المخطوفين أو المفقودين أثناء الحرب الأهلية بـ ١٧ ألف مدني، لا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن. علاوةً على ذلك، صدر في العام ١٩٩١ قانون عفوٍ عامٍ عن جرائم الحرب، أعفى معظم الفرقاء من الملاحقة القضائية والتبعات القانونية.

وفي حين أنّ المبادرات الشاملة التي تتناول الماضي ما بعد النزاع قد برهنت في سياقاتٍ أخرى على نجاحها نسبياً² في التعامل مع النزاعات الماضية ودفع جهود المصالحة قُدماً، فإنّ الحكومات في لبنان اعتمدت على نموذج يطبّق من الأعلى إلى الأدنى لحلّ قضايا ما بعد النزاع. في هذا النموذج، تُعدّ "تكاليف عملية كشف الحقيقة والمصالحة أعلى من فوائدها"³، وينبغي التضحية بها لصالح السلم والاستقرار. وقد أدّى ذلك إلى وضع وصفه كثيرٌ من الباحثين بأنّه "فقدان ذاكرةٍ ترعاه الدولة"⁴، يترافق بانعدام العدالة والمصالحة والإصلاح المؤسّساتي ويؤكد بأنّ لبنان لم يكن قادراً على التعامل مع الماضي، بل إنّه "يتأقلم معه فحسب"⁵. والوضع الناجم هو وضع "سلمٍ سلبي"، وما وُصف بـ "سلمٍ أهليّ بارد"⁶ أثناء فترات الهدنة عبر الحرب وكذلك في فترة ما بعد الحرب، استناداً إلى مجرد عدم حدوث عنف، التي لم تعالج فيه المصالحة أبداً معالجةً كاملة.

على الرغم من سياسة فقدان الذاكرة منذ تسعينيات القرن العشرين، انخرط العديد من فاعلو المجتمع المدني في مبادراتٍ للتوثيق والحثّ على الحوار ودعم الضحايا، من بين مبادراتٍ أخرى، بهدف عدم نسيان الماضي المتنازع عليه.

حول المسح

نشر مركز دعم لبنان بالشراكة مع forumZFD (منتدى خدمة السلم الأهلي) "مسح المبادرات التي تتناول الماضي في لبنان" (متوفر هنا)، وهذا المسح يوثّق المبادرات بين العامين ١٩٩٠ و٢٠١٧ التي هدفت لتناول نزاعات الماضي وأثارها في لبنان. تضع الدراسة، التي أطلقها forumZFD (منتدى خدمة السلم الأهلي) في العام ٢٠١٥ وأنهاها مركز دعم لبنان في العام ٢٠١٨،

¹ كتبت هذا التقرير ميا يو خالد بمساعدة سارة المصري من دعم لبنان. وهو يستند إلى "مسح المبادرات التي تتناول النزاعات السابقة" الذي استهله منتدى forumZFD (منتدى خدمة السلم الأهلي) في العام ٢٠١٥ ثم طوّره دعم لبنان. هذا التقرير جزءٌ من مشروع تاريخ النزاعات. من أجل مزيدٍ من المعلومات، يمكن العودة إلى صفحة المشروع على الشبكة العنكبوتية والتي يظهر فيها بين ما يظهر المسح، وكذلك مخطط معلومات بياني يُلخّص الاتجاهات الرئيسية في المبادرات الممسوحة: <http://civilsociety-centre.org/hist/>.

² على سبيل المثال، ساهم تأسيس لجنة السلام في جنوب أفريقيا في خفض العنف بين الجماعات الأهلية وفي خلق مساحةٍ للحوار. لمزيدٍ عن هذا المثال، راجع الرابط: <http://www.oecd.org/derec/unitedstates/35112635.pdf>.

³ سونيه هوغبل، الحرب والذاكرة في لبنان، كامبردج، ٢٠١٠، دراسات كامبريدج الشرق الأوسط، ص. ٧٠.

⁴ انظر: سمير قصير، "أحوال الذاكرة في لبنان"، ورد في: أمل مكارم (تحرير)، ذاكرة من أجل المستقبل، بيروت، ٢٠٠٢، دار النهار، ص. ١٩٥-٢٠٤.

⁵ ليونين سمور، قصير، جُرح الذاكرة في لبنان³، ورد في: أمل مكارم (تحرير)، ذاكرة من أجل المستقبل، بيروت، ٢٠٠٢، دار النهار، ص. ١٩٨.

⁶ سونيه هوغبل، مرجع سابق، ٢٠١٠، ص. ٢.

⁶ وضاح شرارة، السلم الأهلي البارد: لبنان، المجتمع والدولة، ١٩٦٤-١٩٦٧، بيروت، معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠.

خريطة لـ ١٥٦ مبادرة قام بها أفراد وتجمعات ومنظماتٍ سواءً أكانت حكومية أم غير حكومية. لهذا، يفصل المسح ويصنّف معلومات عن مبادرات تناولت الماضي في لبنان عبر قاعدة بياناتٍ متاحةٍ للجميع. لا تقتصر فائدة المسح على كونه أداةً للفاعلين

في المجتمع المدني والباحثين وصانعي السياسات والممارسين لعملهم في عملية "التعامل مع الماضي" في لبنان، بل إنّه يقدّم أيضاً معلوماتٍ للجمهور حول مثل هذه المبادرات.

تمّ جمع معطيات هذا المسح عبر مقابلاتٍ شبه مهيكلة أجريت مع فاعلين مختلفين منخرطين في هذا المجال، إضافةً إلى بحث نظري، وكذلك رصد وسائل الإعلام. لقد طوّر مركز دعم لبنان ومنتدى خدمة السلم الأهلي تيبولوجيا وإطاراً لصياغة الرموز وُضع على أساس السياق ومقتبس من [إطار عمل مفاهيمي للتعامل مع الماضي](#)، وهو مقارنةً شاملةً استهلها معهد سويسبيس Swisspeace. ارتكز الإطار على أربعة مبادئ: "الحق في المعرفة"، و"الحق في العدالة"، و"الحق في التعويض"، و"ضمان عدم التكرار". تمّ تبنّي هذا النموذج ليلائم السياق اللبناني بموجب فئاتٍ تُبرز أوجه الترابط والتأزر القائمة بين هذه المبادرات، وكذلك المجالات الموضوعاتية التي أهملت في لبنان (يمكن الاطلاع على الإطار الترميزي [هنا](#)). وقد مُسحت وصُنّفت كلّ مبادرة وفق هدفها، مقاربتها، نمط نشاطها، المجموعات المستهدفة بها، سنة إطلاقها، وهدفها الجغرافي، من بين متغيّراتٍ أخرى.

يركّز هذا التقرير على النتائج والبيانات الرئيسية المرتبطة بـ"مسح المبادرات التي تتناول الماضي في لبنان"، والفاعلين الرئيسيين خلف المبادرات، وأهداف مثل هذه المبادرات، بالإضافة إلى نشاطاتها.

تناول الماضي، بين تقصير الدولة والتزام المجتمع المدني

تمّ مسح ما مجموعه ١٥٦ مبادرة مصالحة في لبنان منذ العام ١٩٩٠، لا يزال ٤٧ منها مستمراً في وقت كتابة هذا التقرير⁷. تولت منظمات غير حكومية محلية (٨٤ منظمة) معظم هذه المبادرات، وكان أكثر الفاعلين مسحاً هو منظمة [لنعمل من أجل المفقودين](#) (١٨) و [وأمم للتوثيق والأبحاث](#) (١٢) و [محاربون من أجل السلام](#) (٨). معظم المبادرات الموثقة الأخرى كانت بإدارة منظمات دولية غير حكومية (١٧) وهيئات محلية (١٥)، وكذلك مؤسسات أبحاث (١٥). على العكس من ذلك، لم تتخرط الحكومة اللبنانية إلا في ثمانية مبادرات مسجلة منذ انتهاء الحرب الأهلية. تمثّلت هذه المبادرات بصورة أساسية في مجموعة من التشريعات والسياسات الهادفة لتأمين الدعم للضحايا والتعويض عليهم، كاستحداث وزارة المهجرين والصدوق المركزي للمهجرين في العام ١٩٩٣، بالإضافة إلى القانون الذي صدر في العام ٢٠٠١ بهدف تقديم التعويضات للمعتقلين السابقين في السجون الإسرائيلية.

مواجهة فقدان الذاكرة: السعي إلى الحقيقة والحق في المعرفة

تمثّل هدف ١٢٩ مبادرة في السعي إلى الحقيقة والحق في المعرفة، وهدفت هذه المبادرات إلى تعزيز معرفة الأفراد والجماعات بخصوص انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت أثناء الحرب الأهلية والفترة التي تلتها. في الوقت عينه، سعت ١٧ مبادرة فقط إلى التعويض للضحايا عبر تزويدهم بالتعويضات والدعم النفسي. أخيراً، كانت العدالة وعدم التكرار أقلّ الأهداف مسحاً، بوجود عشر مبادرات فقط تهدف إلى المساهمة في عدم تكرار انتهاكات حقوق الإنسان التي حدثت في الماضي، وذلك في معظم الأحيان عبر مجموعة من التشريعات والقوانين (اقرأ المزيد عن هذا الموضوع أدناه).

هكذا، أشارت البيانات الممسوحة إلى عددٍ معتبرٍ من مبادرات السعي إلى الحقيقة، يمكن قراءتها ضمن سياق قانون العفو السابق الذكر وفقدان الذاكرة الذي فرضته الدولة، وحتى هذا اليوم، لم يعالج كثيرٌ من انتهاكات حقوق الإنسان رسمياً بعد.

⁷ كُتِبَ هذا التقرير في آب/ أغسطس ٢٠١٨.



بات الشعار الذي رفعته الدولة، شعار "لا غالب ولا مغلوب"، "التبرير الرسمي لمثل هذا الانتقال من الحرب إلى السلم"⁸ من دون محاسبة عن الماضي. يتميّز لبنان إذًا بمجموعةٍ متعدّدةٍ من "ثقافات الذاكرة" بخصوص النزاعات الماضية أكثر ممّا يتميّز بذاكرةٍ جماعيةٍ أو سرديةٍ تاريخيةٍ رسميةٍ للحرب الأهلية.

على سبيل المثال، عندما أقرّت الدولة العفو العام، لم تفرض أيّ شروطٍ على الميليشيات المنحلة ترغمها على تقديم المعلومات عن مصير ضحاياها. وعلى الرغم من التحركات التي قام بها أهالي المخطوفين والمفقودين⁹ للضغط على الحكومة مطالبةً باستجلاء مصير أقاربهم، فلم تتخذ الحكومة إجراءاتٍ جديةً للتحقيق في مصير الأشخاص المفقودين أثناء الحرب الأهلية وفي الفترة التي أعقبها.

في العام ٢٠٠٠ وبضغط الاحتجاجات العامة التي نظّمها أهالي المفقودين، شكّلت الحكومة "لجنة تحقيق للاستقصاء عن مصير المخطوفين والمفقودين". غير أنّ اللجنة لم تكشف عن مصير أيّ شخصٍ مفقودٍ ولا اتخذت أيّ إجراءٍ لنبش الجثث أو لحماية المواقع، على الرغم من أنّها كانت المرّة الأولى التي تعترف فيها هيئةٌ حكوميةٌ بوجود المقابر الجماعية. إضافةً إلى ذلك، أصدر مجلس شوري الدولة قراراً يلزم الحكومة بكشف ملفات الحالات التي حقّقت فيها اللجنة. وبعد معركة قضائيةٍ ورفض سابقٍ من الحكومة لكشف هذه الملفات، سُمح أخيراً للعائلات بالوصول إلى نسخ من وثائق التحقيق. لكن على الرغم من ذلك، وكما تقول وداد حلواني رئيسة لجنة أهالي المخطوفين في لبنان، أظهرت هذه الملفات بأنّ الحكومة لم تقم بأيّ تحقيقٍ جديّ.¹⁰

يأتي هذا كلّهُ في تناقضٍ مع مقاربات الحلّ ما بعد النزاع في بلدانٍ وسياقاتٍ أخرى، وكذلك مع الأدبيات العالمية حول الموضوع والتي تشدّد على أهمية "الإقرار قبل المصالحة"¹¹. وبالفعل، فإنّ تأمين الحق في المعرفة يقتضي الاعتراف بانتهاكات حقوق الإنسان الماضية، ما يقدّم بدوره خاتمةً للضحايا، ويسمح بإقامة الحداد اللائق، بالإضافة إلى التعافي الشخصي والجماعي.

يمكن فهم التركيز الملاحظ على مبادرات البحث عن الحقيقة في سياق لا مبالاة الدولة بعملية المصالحة، ولاسيما بالحاجة الملحة لضمان الحق في المعرفة.

التصالح مع الماضي: مقارباتٌ متنوّعة

وفقاً للمسح، نوع الفاعلون مقاربات مبادراتهم. نتيجةً لذلك، لم يسجّل أيّ ميلٍ مسيطر في المقاربات.

في المبادرات التي تسعى إلى الحقيقة والحق في المعرفة، كانت المقاربات الأكثر مسحاً هي الإنتاج الثقافي (٣١) والتوثيق (٣٠) والحوار (المصالحة) (٢٣). هنالك عددٌ كبيرٌ من المنتجات الثقافية التي تدور حول موضوع الحرب الأهلية اللبنانية، تتضمّن الكتب والقصص المصوّرة والصور واللوحات والأفلام والمسرحيات وغيرها. غير أنّ الأفلام والمعارض والمسرحيات هي

⁸ سونيه هوغيل، مرجع سابق، ٢٠١٠، ص. ٧١.

⁹ يتحرك أهالي المخطوفين والمفقودين منذ العام ١٩٨٢ ضمن إطار "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين" في لبنان والتي تأسست في العام عينه استجابةً لزيادة عدد الأشخاص المختفين أثناء الحرب الأهلية (لمزيدٍ عن هذا الموضوع، راجع هذا الرابط).

¹⁰ وفق وداد حلواني، تضمّنت هذه الملفات قوائم بأسماء الأشخاص المختفين وتواريخ عمليات الاختطاف والمراسلات الإدارية وأسماء المشتبه بهم. غير أنّه لم تجر أيّ تحقيقاتٍ مع هؤلاء المشتبه بهم بهدف كشف مصير الأشخاص المفقودين. (اقرأ تصريح وداد حلواني الكامل حول تسليم ملفّ مصير المختفين على الرابط: <http://legal-agenda.com/en/article.php?id=653&folder=articles&lang=en>).

¹¹ على سبيل المثال، كان من الشائع تأسيس "لجان الحقيقة والمصالحة" مستقلةً على أثر نشوب نزاعاتٍ مسلحةٍ داخلية، بهدف التحقيق في الانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان كالإختفاء القسري والمجازر وغيرها من الجرائم. تقدّم هذه اللجان للضحايا معرفةً واعترافاً بمعاناتهم، يمكن أن يساعدها في الانخراط بعملية المصالحة. تتضمّن بعض الأمثلة البارزة على لجان الحقيقة يوغوسلافيا السابقة وجنوب أفريقيا وسيراليون وغيرها كثير. (اقرأ المزيد عن لجان الحقيقة والمصالحة هنا: <https://www.ictj.org/gallery-items/truth-commissions>).



وحدها، في هذا المسح، التي ركزت مباشرة على النزاعات الماضية، وأدرجت فيها فترة ما بعد الحرب. على الرغم من ذلك، مسحت الدراسة عدداً معتبراً من المنتجات الثقافية. يمكن النظر إلى ذلك بوصفه محاولةً يبذلها الفنانون لمعكسة الأجزاء غير المحلولة من الذاكرة في الحرب الأهلية وصناعة أجزاء خاصة بهم.

أما في ما يتعلق بمبادرات التعويض، فقد تمّ بصورة رئيسية تبني مقاربات ترتبط بالدعم النفسي (٧) والنصب التذكارية وفعاليات إحياء الذكرى (٦). على سبيل المثال، دشنت منظمة لنعمل من أجل المفقودين عدة نصب تذكارية بين العامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ في مناطق مختلفة مثل صور وجبيل ومخيم برج الشمالي الفلسطيني. ومن اللافت أنّ النصب التذكارية كانت جميعاً بمبادرة من المجتمع المدني، ما يؤكد انعدام مبادرات وسياسات التذكّر التي تديرها الدولة.

أخيراً، استخدمت مبادرات العدالة وعدم التكرار مقاربات تتعلق بصورة أساسية بالعمو والقوانين (٦). وكان من بينها إصدار الحكومة لعدد من السياسات والتشريعات، كقانون العفو العام الذي أعفى معظم أطراف الحرب اللبنانية من الملاحقة. كان من المفترض أن يُقرأ قانون العفو في سياق رُتب فيه تقاسم السلطة السياسية ما بعد النزاع بين أطراف الحرب، وكذلك بين المسؤولين عن جرائم الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالفعل، فقد كان أمراء الحرب السابقون أولئك "أول من سيلاحقون في حال حدوث محاكمة"¹²، ما كان سيعطلّ بنى السلطة القائمة.

توثيق الماضي: حاجة لمناقشة الذاكرة

تمثّلت النشاطات الرئيسية التي تبنتها المنظّمات غير الحكومية في المنتديات العامة (٤٥)، والمنتديات المغلقة (٣٤)، والبحث (٢٠). وارتبط معظم المنتديات العامة المنظمة بالإنتاج الثقافي الذي يستهدف الجمهور العام، في حين هدفت المنتديات المغلقة إلى خلق حوار أو زيادة الوعي أو إلى القيام بنشاط يقدم معلومات لمجموعة مستهدفة معينة كالباحثين والخبراء والطلاب والأساتذة وغيرهم. أما نشاطات البحث، فقد كانت غايتها الرئيسية هي التوثيق، من قبيل تسجيل مشاريع التاريخ الشفهي وجمع الشهادات وإنتاج الأفلام الوثائقية. تعكس كافة هذه النشاطات الحاجة إلى التوثيق والشروع في حوار حول النزاعات الماضية وانتهاكات حقوق الإنسان. يمكن مرّة أخرى النظر إلى هذه النشاطات بوصفها محاولات يقوم بها فاعلو المجتمع المدني لتعويض نقص النقاش الرسمي والذاكرة بخصوص الحرب الأهلية.

أهمية انخراط الشبيبة في منع حدوث نزاعات

كان لمعظم المبادرات الممسوحة مدى يطال البلد بأكمله (٩٥) ولم تستهدف أيّ منطقة محددة. كانت بيروت مقرّ حوالي ٤٠ مبادرة، في حين لم يشهد الشمال والجنوب وجبل لبنان سوى ١١ و ١١ و ٨ مبادرات على التوالي. تدفعنا عودة ظهور اندفاعات منتظمة من العنف عبر البلاد (من قبيل العنف المتكرر في طرابلس) واستخدام السرديات والخطابات التي تعود إلى الحرب الأهلية إلى الميل للإشارة إلى أنّ خطوط وسرديات النزاع الموروثة من الحرب الأهلية تشكل تربة خصبة لمزيد من العنف في البلاد.

استهدف معظم المبادرات الجمهور العام (٥٩)، غير أنّ عدداً معتبراً منها استهدف الشبيبة (٣٤) والمهنيين (٣٠) والمعلمين (١٠). وبفعل غياب سيرة تاريخية وطنية ونقص الأدوات التعليمية التي تتناول فترة الحرب الأهلية، قامت المنظّمات بزيادة الوعي وتقديم المعلومات وتدريب المهنيين والمعلمين حول عملية "التعامل مع الماضي" عبر منتديات مغلقة ودورات لبناء

¹²سونيه هوغبل، مرجع سابق، ٢٠١٠، ص. ٧١.



القدرات .على سبيل المثال، نظّمت المؤسسة اللبنانية للسلم الأهلي الدائم (LFPCP) دوراتٍ تدريبية للمحامين والقضاة حول آليات العدالة الانتقالية.

أما بالنسبة إلى الشبيبة، فهم لا يزالون يعيشون نتاج الحرب الأهلية الطويلة الأمد على الرغم من أنّهم لم يعيشوها، كما أنّهم يعيشون استمرار سريعات النزاع وإعادة إنتاجها. واقع الحال أنّهم شهدوا العواقب المتكشّفة للحرب، من قبيل العداوات المذهبية والسياسية، من دون أي سرديّة رسمية متاحة لتصفّح تاريخهم، وكانوا هشّين تجاه التلاعب السياسي وأميل للانخراط في العنف.

ولهذا السبب، فإنّ كثيراً من المؤرّخين وعلماء السياسة يؤمنون بوجود تقديم معلوماتٍ عن الحرب الأهلية لأجيال المستقبل، وذلك من أجل عدم تكرارها في تاريخ لبنان. هكذا سعت المبادرات لجعل الشبيبة ينخرطون في مبادرات المصالحة.

نقطة انعطاف: ٢٠٠٥ وظهور مبادرات جديدة

بعد انتهاء الحرب الأهلية، لم يتجاوز عدد المبادرات التي أطلقت بين العامين ١٩٩٠ و١٩٩٩ عشر مبادرات. وعلى الرغم من أنّ المصالحة هي عملية طويلة الأجل يتطلّب كشفها زمناً، ولاسيما بالنظر إلى البيئة التي كثيراً ما تكون غير مستقرة في السياق التالي للنزاعات، فإنّ هذا العدد القليل من مبادرات المصالحة يبدو أيضاً ناجماً عن ميل للرقابة وتلك الذاتية في لبنان¹³. على سبيل المثال، صدر في العام ١٩٩٤ قانون البيث التلفزيوني والإذاعي الذي يمنع وسائل الإعلام من بثّ كلّ ما "يثير النزعات الطائفية"، ما جعل الجهود الهادفة إلى قيام نقاشاتٍ عامةٍ حول الحرب شديدة الصعوبة¹⁴.

لكن في العام ٢٠٠٠، وبعد تحرير جنوب لبنان من الاحتلال الإسرائيلي¹⁵، ارتفع عدد المبادرات قليلاً، حيث أطلقت ستّ مبادراتٍ في تلك السنة. وبالفعل، يبدو أنّ هذا الحدث قد أثار سجالاتٍ صغيرة حول القضايا غير المحلولة منذ الحرب، كما أنّ بعض النقاشات التي كانت في الماضي تتعرّض للمنع "فُتحت وأضيفت إلى الرغبة في تذكّر الحرب علناً"¹⁶.

بلغ عدد المبادرات الممسوحة بين العامين ٢٠٠٥ و٢٠١٤ ذروةً، إذ وصل إلى ١٩ مبادرة. يبدو أنّ إرادة مواجهة الماضي قد برزت بعد اغتيال رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في العام ٢٠٠٥ ثمّ انسحاب الجيش السوري على أثر ذلك الاغتيال¹⁷. لكنّ انسحاب سلطةٍ أجنبية من لبنان، وهي هنا الجيش السوري، أدى إلى مرحلةٍ من انعدام الأمان والضعف وانعدام الاستقرار بدلاً من أن يؤدي إلى تحسين تعزيز السلام وعودة السيادة اللبنانية. وبالفعل، فقد شهد البلد سلسلةً من الإغتيالات السياسية والتوترات الطائفية وحرباً مع إسرائيل (٢٠٠٦) و اشتباكات مسلّحة بين الجيش اللبناني وميليشيا متطرّفة (فتح الإسلام) في مخيم نهر البارد الفلسطيني (٢٠٠٧) و اشتباكات بين الجيش ومجموعاتٍ مسلّحة في طرابلس (٢٠١٤) وكثيرٍ من الحوادث الأخرى¹⁸.

¹³ المصدر السابق، ص. ٧٢.

¹⁴ المصدر السابق.

¹⁵ في خضمّ الأعمال العدائية في الحرب الأهلية اللبنانية، غزت إسرائيل لبنان في العام ١٩٨٢ وبقيت مسيطرةً على حدود لبنان الجنوبية حتى العام ٢٠٠٠.

¹⁶ المصدر السابق.

¹⁷ دخلت القوات السورية إلى لبنان في العام ١٩٧٦ كجزءٍ من قوّات الردع العربية، ما أكسب ذلك الاحتلال صفة الشرعية. كان على الجيش السوري أن ينسحب تدريجياً بعد سنتين من اتفاق الطائف الذي أنهى الحرب في العام ١٩٨٩. غير أنّه بقي موجوداً بعد ١٥ سنة، حتى العام ٢٠٠٥، عندما اتّخذت الأمم المتحدة قراراً يدعو إلى انسحاب سوريا الفوري من الأراضي اللبنانية.

¹⁸ لمعرفة المزيد عن ديناميات النزاعات المعاصرة في لبنان، راجع صفحة مشروع تحليل النزاعات الذي قام به دعم لبنان، وذلك على

الرابط التالي: <https://civilsociety-centre.org/cap>.



يبدو أنّ كافة هذه الأحداث قد ساهمت في إعادة إحياء العداوات القديمة، ما برهن لكثير من الناس بأنّ انقسامات الحرب الأهلية كانت لا تزال **حاضرة** وقابلة للاستخدام في عقول اللبنانيين. بالتالي، يبدو أنّ التعامل مع الأسباب العميقة للنزاعات عبر مبادرات المصالحة يحظى بالأولوية لكثير من المنظمات والناشطين في لبنان، المنخرطين في عملية بناء السلام والاستقرار الاجتماعي وتحويل مسار النزاعات.

خاتمة

لقد واجهت المصالحة في لبنان كثيراً من التحدّيات، من قبيل فقدان الذاكرة الذي فرضته الدولة، وعدم حلّ انتهاكات حقوق الإنسان، وانعدام المساءلة بالنسبة إلى مرتكبي تلك الانتهاكات. وعلى الرغم من جهود المجتمع المدني الهادفة إلى تناول ماضي

لبنان المتنازع عليه، فإنّ محدودية التربية والوعي بصدد النزاعات الماضية تبقى مهيمنة. على ذلك، فإنّ المعلومات التي يقدّمها هذا المسح تهدف إلى تزويد الممارسين والباحثين وفاعلي المجتمع المدني وصانعي السياسات بمعرفةٍ وتحليلٍ أفضل حول السيرورات والتطوّرات المتعلقة بـ"التعامل مع الماضي" في لبنان. يمكن أن يستخدم هذه البيانات المتاحة أولئك الذين يطوّرون مبادراتٍ وتدخّلاتٍ جديدةٍ ذات صلة لملء الثغرات واستكمال الجهود القائمة، مساهمين بذلك في تحويل النزاعات الماضية والانقسامات الطويلة الأمد وتجاوزها.